قالت العرب

يا دامي العينين و الكفين ! إن الليل زائل
لا غرفة التوقيف باقية و لا زرد السلاسل ! نيرون مات ، ولم تمت روما ...
بعينيها تقاتل ! وحبوب سنبلة تجف
ستملأ الوادي سنابل ..!
«عن إنسان» لـ» محمود درويش»

المشهد

العدد 309 - السنة الحادية عشرة ـ من 15 - 21 فبراير 2022 م. من 14 ـ 20 رجب 1443هـ

سرعة اعتماد وتوفير لقاح كورونا وتضارب التعليمات الرسمية أبرز الشكوك

«الوباء من أجل اللقاح».. هل التلقيح الإجباري من أجل الأموال؟

اتهام دول عظمى أمام الجنائية الدولية.. ودعاوى قضائية ضد فرضية اللقاح

دراسات: لقاحات كورونا تسبب ضعف المناعة.. وباحثون: تزيد من خطر الإصابة بالإيدز

على مدار أكثر من عامين، ومنذ ظهور جائحة فيروس كورونا، يعيش العالم تطورات لحظية ما بين ارتفاع أعداد الوفيات، وتوقف الحياة العامة والاقتصادية، حتى وصلت إلى مرحلة التلقيح الإجباري، الذي أقرته منظمة الصحة العالمية وفرضته على جميع دول العالم.. تلك الجائحة صاحبتها سحابة من الشكوك وصفها البعض بـ«المؤامرة»، دبرها أصحاب شركات الأدوية ومسؤولي الحكومات المختلفة، للتربح من بيع ملايين الجرعات من لقاح كورونا.

حسب المتعارف عليه علميًا، تمر عملية اعتماد اللقاح قبل الموافقة عليه وترخيصه، بعدة مراحل، تصل إلى ١٥ عامًا في بعض الأحيان، ما بين المراحل التجريبية المختلفة، مثل المرحلة الاستكشافية، والتجارب ما قبل السريرية، وكذلك مراقبته بعد الترخيص.. إلا أن سرعة اعتماد لقاح كورونا وتوفيره، في وقت قليل مقارنة بأي لقاح آخر، أثار عددًا من التساؤلات.

اللقاح يزيد من الإصابة بالإيدز

وحذر مجموعة من الباحثين في مجلة The planet الطبية في بداية فبراير الجاري، من أن تطوير بعض اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، قد تزيد من الإصابات بفيروس الإيدز، مؤكدين أنه تم بالفعل ظهور حالات مصابة بالفيروس بعد تعاطي اللقاح.

وشدد الباحثون على ضرورة التوعية بمخاطر اللقاح، خاصة أنه مستخدم من فيروس مُعدل يسمى (AD adenovirus) والذي يُستخدم كناقل لبعض المواد الوراثية لفيروس الإيدز.

هل يتسبب في الوفاة؟

«تتسبب لقاحات كورونا في تكوين الجلطات الدموية، والسكتات الدماغية المؤدية للوفاة».. وفقًا لدراسة دانماركية، أجريت على ٨٠ شخصًا ممن تلقوا لقاحات مختلفة ضد فيروس كورونا، وممن لم يتلقوا بعد، بمتوسط أعمار ٤٩ عاما، منهم ٧٣٪ من النساء.

وأظهرت نتائج الدراسة، أن المشاركين الملقحين لديهم استعداد لتكوين الجلطات الدموية، أكثر من نظرائهم غير الملقحين، موضحة أنها تسببت في زيادة أكثر وضوحًا في الالتهاب، وتنشيط الصفائح وزيادة توليد الثرومبين المسؤول عن تخثر الدم «الجلطات».

وحذرت وكالة الأدوية الأوروبية من أن الجرعات المعززة، المتكررة كل أربعة أشهر، يمكن أن تؤثر سلبًا على جهاز المناعة، وتُتعب متلقي الجرعات وقد لا تكون مجدية. كما أشارت أحدث البيانات من تقرير مراقبة لقاح PHE في المملكة المتحدة، إلى أن الأشخاص الذين تم تطعيمهم بالكامل، يفقدون حوالي ٥٪ أسبوعيًا من فعالية أجهزتهم المناعية.

وأثارت وفاة رئيس تحرير جريدة النيويورك تايمز، إثر أزمة قلبية عقب تلقيه الجرعة الثالثة من لقاح كورونا، جدلًا كبيرًا، خاصة أن وفاته جاءت في اليوم التالي من تلقيه الجرعة، كما أثارت زيادة الوفيات بالأزمات القلبية حول العالم الكثير من التساؤلات حول حقيقة الادعاء بخطورة تلقي اللقاح.

«كورونا لجني الأموال»

هل كان الغرض الحقيقي وراء توفير اللقاحات بهذا الكم الهائل خلال مدة زمنية قصيرة، دون التأكد من جدواها وآثارها الجانبية؛ لأجل التخلص حقًا من تبعات الفيروس، أم أن الأمر كان من بدايته بغرض جني الأموال؟

«من البداية الوباء كان من أجل اللقاح».. هكذا صرح رئيس جمعية القلب والكلى الأمريكية، الدكتور بيتر ماكولا، عندما أدلى بشهادته أمام الكونجرس الأمريكي، وكونجرس ولاية تكساس، مشيرًا لعدم وجود أساس طبي أو علمي لما يحدث من فرضية اللقاح. واستغرب من تلقيح من تعافوا من الفيروس، رغم اكتسابهم مناعة طبيعية أقوى من مناعة اللقاح.

التلقيح الاجباري والتراجع

أعلنت بعض الدول الأوروبية، البدء في التلقيح الإجباري في ولاياتها بدءًا من الأول من فبراير الجاري، مثل اليونان، التي أعلنت فرض غرامة قدرها ١٠٠ يورو شهريًا على كل من هم فوق الـ ٦٠ عامًا ولم يتلقوا اللقاح، كونها الفئة الأكثر عُرضة للوفاة. بينما أكدت دولًا أخرى بأنها لن تُقبل على خطوة التلقيح الإجباري لمواطنيها، مع إلزام العاملين في مجالات الصحة، والمدارس، ومؤسسات الدولة، بالتلقيح ضد فيروس كورونا، أو استخدام بطاقات تثبت التعافي أو إجراء اختبار سلبي، للتعامل في الحياة العادية.

بينما أعلنت بريطانيا أواخر يناير الماضي؛ رفع التدابير الخاصة بكوفيد -١٩، بما في ذلك إلزامية ارتداء الكمامة وارشادات العمل من المنزل وشهادات اللقاح، مما يُعد تراجعًا عما أعلنه وزير الصحة البريطاني ساجد جاويد؛ في لقاء سابق له مع محطة BBC أنه سيتم إلزام العاملين في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية في انجلترا، بالتلقيح ضد فيروس كورونا ابتداءً من ١ أبريل المقبل، وذلك بسبب ارتفاع حالات الإصابة.

«رفض المؤامرة»

وقوبل إلزام التلقيح ضد فيروس كورونا، بالرفض من عدد كبير من المواطنين والمختصين حول العالم، حيث أعرب أفراد من العاملين في الرعاية الصحية في بعض الدول الأوروبية، عن قلقهم ورفضهم تلقي اللقاح، وهو ما تسبب في استبعادهم من العمل.

وخلال احتجاجات طلابية في جامعات جنوب أفريقيا، أعلن الطلاب رفضهم للتلقيح الإجباري ضد فيروس كورونا المستجد، قبل العودة إلى الفصل الدراسي الثاني، كما هدد اتحاد الطلاب، بتصعيد الاحتجاجات في جميع البلاد، لعدم قناعتهم بفعالية لقاح كورونا.

من جانبها علقت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ميشال باشليه، على إلزام بعض الدول مواطنيها تلقي اللقاح، قائلة: «فرض اللقاح لم يكن يومًا مقبولًا.. وعلى هذه الدول ضمان احترام حقوق الإنسان».

شكاوى ودعاوى قضائية

وفي المحاكم، عدد كبير من الدعاوى القضائية، تطالب بعدم جبرية اللقاح، أبرزها شكاوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، مثل شكوى محامي أمريكي، تتهم الصين وإسرائيل، باستخدام فيروس كورونا كسلاح بيولوجي.

وفي ٦ ديسمبر ٢٠٢١، قدم فريق بريطاني من المهنيين والناشطين، شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا، تتضمن تهمًا أطلقوا عليها: «جرائم ضد الإنسانية تحت ذريعة محاربة وباء مزعوم».

واشتملت الشكوى على أدلة علمية ووثائقية لدعم التهم التي وجهوها إلى أشخاص عدة، من بينهم رئيس وزراء المملكة المتحدة بوريس جونسون، وكبير المسؤولين الطبيين في إنجلترا كريستوفر ويتي، ووزيري الصحة الحالي والسابق البريطانيين ووليام غيتس، مؤسس بيل، وميليندا غيتس، والرؤساء التنفيذيين لشركات اللقاح وعدد من المسؤولين الآخرين.

وفاز لاعب التنس الصربي، نوفاك دجوكوفيتش، بمعركته القضائية ضد الحكومية الأسترالية، التي أجبرته على تلقي اللقاح قبل الدخول لأراضيها والمشاركة في أي بطولات مفتوحة للتنس.

بدورها أعلنت المحكمة العليا الأمريكية، أن قرار الرئيس الأمريكي جو بايدن، بفرضه إلزامية التلقيح، يعد مخالفة للقانون، وهو ما رحب به الرئيس السابق دونالد ترامب، قائلًا: «نحن فخورون بالمحكمة العليا لعدم تراجعها، لا للتلقيح الإجباري».

وفي مصر تقدم المحامي أسعد هيكل، بدعوى أمام مجلس الدولة، للطعن على قرار رئيس الوزراء بمنع دخول غير الملقحين، للهيئات والمصالح الحكومية، مرفقًا في عريضة الدعوى مخالفة القرار للدستور ومبادئ حقوق الإنسان وحريته.

وانتهى تقرير هيئة المفوضين بمجلس الدولة أنه بإلغاء قانون الطوارئ فقد أصبح قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٠ لسنة ٢٠٢١ لاغيا، وهو القرار الذي يربط دخول الموظفين والمواطنين للمصالح الحكومية بتلقي اللقاح.

تضارب رسمي

وفاجأت منظمة الصحة العالمية، العالم، بتبدل موقفها من القيود المفروضة على السفر دوليًا، مطالبة برفعها معتبرة أن تلك الإجراءات لا تجلب فوائد إضافية، كما أنها تفاقم من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدول.

وفي مصر تراجعت وزارة الصحة، عن إعلانها السابق بمنع «السيدات الحوامل، سيدات تخطط للحمل في خلال عام، والمرضعات»، من تلقي اللقاح المضاد لفيروس كورونا، نظرًا لخطورته على خصوبة المرأة، لتؤكد أن اللقاح آمن على النساء اللواتي يخططن للحمل، ولا يوجد أي دليل تأثير سلبي.

تبدّل المواقف خاصة في التوجيهات العلمية والطبية، والجدل الذي تثيره الأبحاث العلمية الجارية حول اللقاح ومخاطرها، فتح طوفانًا من الأسئلة مستمر في التداول من أجل الوصول إلى الحقيقة الغائبة، «هل فيروس كورونا كان خطرًا حقيقيًا يهدد البشرية، أم مؤامرة لجني المزيد من الأموال؟»

تقرير - إيمان جمعة

اختراق الإعلام ووجود تجارب سريرية غير رسمية

هذا الكلام لاعلاقة له بأي تحقيقات تتم، إنما بصفتنا منظمة مجتمع مدني تقوم بدور مراقبة مجتمعية تؤدي للنفع وللصالح العام.

أخيرا ظهر أحدهم وهو طبيب (سبق إغلاق عيادته) وأعلن علي الملأ أن أحد الأشخاص (توفي) بعدما تم علاجه من الإصابة بكوفيد ١٩ بالسوفالدي.

السؤال الاول لم نجد من يرد عليه في قسم الأبحاث بوزارة الصحة وهو المعني بتقديم أي موافقات علي إجراء التجارب الإكلينيكية.

ثانيا: عدت لموقع التجارب السريرية العالمي Clinical Trials وهو يعلن فيه يوميا عن الالاف من التجارب في العالم كله لم أجد أي تجارب مسجلة في مصر.

ثالثا: خلال دوره كاملة عقدت علي مدار ثلاثة أيام لأساتذه الكبد والجهاز الهضمي سواء بالجامعة او المعاهد القومية قالوا: (تقريبا هناك تجارب تمت في معهد أو اثنين ، لكنها لم يتم اعتمادها ولم تعرف نتيجتها وهو إجراء حصل في العالم لنفس نوع الدواء، ولم تقم منظمة أو حكومة أو مراكز أبحاث معروفه بنشر هذه التجارب لانها لم ترتق للبدء بالسماح في تجارب اكلينيكية).

رابعا: في حالة التجارب الرسمية يجب أن تحدد أسماء (المبحوثين) في الوثيقة الرسمية للتجربة، مع توقيع المريض بعد معرفه أنه تحت التجربة، وهذا ما نسميه في المجتمع المدني بالموافقة المستنيرة.

خامسا: في إطار الاختراقات التي تمت للإعلام سواء كان مرئيا أو مسموعا أو فضائيا من شركات الأدوية العابرة متعددة الجنسية أو بعض كبار الأطباء، وهؤلاء بنسبة ٩٠٪ من أصدقاء عدد من الإعلاميين الأشهر، يطل الطبيب ليعلن علي الملأ وجود (تجارب ونتائج مبشرة) لأي تجربة تتم، حيث يؤدي هذا لزياده الإقبال علي اسم الطبيب . ويحدث هذا في القنوات الاشهر. وهو ما يحدث بشكل آخر في حوالي ٦٣ قناة تذيع أسماء وأدويه ووصفات ومعلومات طبية من غير المتخصصين. ويتم ذلك بما يعرف (يشراء الهواء) والدفع يتم تقديره حسب وقت مشاهده الاعلان وتوقيت اليوم واسم القناة واسم المسلسل.

وسبق لأجهزه محددة منوط بها حماية الجمهور أو مراقبة المحتوي الإعلامي مثل وزارات التموين والصحة أو جهاز حماية المستهلك وغيرها، أن حاولت وقف هذه الممارسات بدون جدوي وفي أحيان أخري لم يحاول أحد بسبب نفوذ هذه الكيانات التي أصبحت عملاقة تدار بمئات الملايين بعيدا عن الاقتصاد الرسمي للدولة، مشكلة خطرا كبيرا علي الصحة العامة (وقد استقبلت عددا من الحالات التي تضررت علي مدار سنوات)

لقد وصل أمر التلاعب بصحة المصريين، أن أصبحت قنوات كبيرة تستضيف في فقرة الظهيرة إلي المغرب عددا من الشخصيات غير المتخصصه طبيا وأشخاصا سبق أن هاجمتهم الأجهزة وأغلقت كياناتهم، بل وهناك من يطل يوميا رغم أن له قضايا متداولة في المحاكم لانتحاله صفه أحد افراد الفريق الطبي.

الأمر مفزع ومخيف أن يكون الإعلام المصري ممسكا بسكين لتهديد المريض طمعا في بعض الجنيهات.

إن المصريين ينفقون سنويا ١١٨ مليار جنيه مصري ٦٨٪ من هذا الرقم من جيوب المواطنين، بينما تنفق الحكومه ٣٢٪ من ميزانيتها وهذا هو الرقم المعلن حسب تقرير البنك الدولي ٢٠٢٠.

بقلم: محمد فؤاد
رئيس مركز الحق في الدواء